أثر السيولة النقدية في النشاط المصرفي المصرف التجاري العراقي ومصرف الشرق الأوسط أنموذجاً

Impact of Liquidity at the Strategic Performance Level of Iraqi Commercial Bank & Middle East Bank is a model

علي أكرم رزاق الاعرجي [١] Ali A. Razaq Al-A'araji

أ.م.د مصطفى كاظمي نجف آبادي[٢]

Assist.Prof. Mustafa K. Najaf Abadi

المستخلص

ان عالم اليوم يمر بأزمات مالية ونقدية لها انعكاسات خطيرة على معظم البلدان ومنها العراق سيما المؤسسات والشركات المصرفية الحكومية والتجارية متمثلة بمدى قدرة المصارف بالإيفاء بالالتزامات اليومية ووقت الأزمات أمام المودعين والمستثمرين والمقترضين وقلة الاستثمارات وضعف ادارة الموجودات والمطلوبات، وقصور الربحية والكفاءة والفاعلية النقدية قُبال التدفقات الخارجية مما انعكس على مستوى اداء المصارف العراقية. تستند أهمية الدراسة الى الظروف الاقتصادية والمالية التي تتعرض لها المصارف التجارية من حيث ضعف التسهيلات المصرفية، وزيادة حجم المخاطر المصرفية وقلة الاستثمارات، وزيادة حجم التحديات الخارجية لعدم التزامها النسبة المالية التي حددتها اللجان الدولية المصرفية في مجال الخدمة المصرفية.

قامت الدراسة على فرضية رئيسة مفادها ان مؤشرات السيولة النقدية لها تأثير في الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة، وتهدف الى التعرف على السيولة النقدية من حيث المفهوم والمنطلقات والعوامل المؤثرة فيها وتحليلها وتناولت مصرفي الشرق الأوسط للاستثمار والمصرف التجاري العراقي عينة الدراسة، وتوصلت دراستنا الى ان عملية تقويم الاداء المصرفي ذات أهمية قصوى في قياس مخاطر السيولة المصرفية بهدف

١- جامعة المصطفى/ مركز البحوث الحوزه و الجامعة.

٢- جامعة المصطفى/ مركز البحوث الحوزه و الجامعة.

اكتشاف نقاط القوة والضعف والتحري عن أسبابها ومعالجتها وذلك بالعمل على تطوير الأنظمة المحاسبية وتجنب مخاطر السيولة المصرفية التي تتمثل بعدم القدرة على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها.

فقد اظهرت الدراسة ان نسبة الاحتياطي القانوني ترتبط بعلاقة طردية وموجبة مع السيولة النقدية وهذا يعكس قدرة المصرف على مواجهة مخاطر السيولة مع التزاماته اليومية، كذلك فانه توجد علاقة ارتباط وتأثير معنوية وذات دلالة لمؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على الموجودات لمصرف ما، قد تستند الى جداول احصائية (او قد لا تستند بحسب طريقة التعامل المصرفي) كما هو الحال في مصرفي عينة الدراسة.

وقد خلص الى الباحث الى جملة من الامور المهمة لتدعيم النشاط المصرفي من خلال ضرورة اهتمام ادارة المصارف بزيادة النقد و الاهتمام بالبحث والتطوير و اعتماد الوسائل الاكترونية الحديثة بشكل اوسع ودراسات حول الجدوى الاقتصادية لتقويم الاداء وفق مواصفات الخدمة المصرفية العالمية.

الكلمات مفتاحية: السيولة، السيولة المصرفية، المخاطر، الاداء المصرفي، كفاية رأس المال، لجنة بازل.

Abstract

The objective of the study was to identify liquidity indicators, capital adequacy indicators and some strategic performance indicators such as rate of return on assets, rate of return on equity in terms of concept and principles, measurement and analysis of correlation relationships and impact on liquidity indicators and capital adequacy in return on assets (2003 - 2017) using the financial ratios and the simple linear regression and multiple according to the data of the SPSS system, according to the hypothesis that there are significant and significant correlation and influence Statistics on the indicators of liquidity and capital adequacy in the rate of return on assets, rate of return on equity of the Middle East Bank of Iraq for investment and Commercial Bank of Iraq sample study.

The study explains that ratio of legal reserve fund has been related in positive relation with liquidity and that reflects bank ability to fence the risks of liquidity add to its commitments, either there is a relation effects on signs of liquidity in the average of refund to the deposits in a bank, which may be according to statistical sheet or not as well as the bank doing, as we found in the study samples.

At the end the researcher concludes to sets of matters that important to support the banking activities by increasing fund and care of research and development so as depending modern electronic tools in wide range other doing studies about the economic feasibility to improve the act synchronize with international banking service specifications.

Keywords: (Liquidity),(bank liquidity),(Risks),[3] (Capital Adequacy).[4]

٣- عماد صالح سلام، البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٤٥.

٤- قاسم محي الجبيطي، زياد هاشم يحيى، تحليل ومناقشة القوائم المالية، دار للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠٢، ص٧٠.

المقدمة

نظراً للتميز الذي تتمتع به المصارف داخل القطاع المالي لتوليها ادارة حركة النقود التي تمثل المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي في عملها اليومي وتعاملها مع الزبائن كمودعين ومستثمرين ومقترضين والتي تعتمد بشكل صريح على توفر السيولة النقدية لتلبية طلباتهم بالوقت المناسب وهو ما يشكل تحدياً لادارات المصارف والمهتمين بالسياسة النقدية والخدمات المصرفية.

لذا فقد استهدفت الدراسة التعرف على السيولة النقدية وكفاية رأس المال والاداء المالي من حيث المفاهيم والمنطلقات وأهم العوامل المؤثرة فيها، وقياس وتحليل علاقات الارتباط والتأثير لمؤشرات السيولة النقدية وكفاية رأس المال كمتغيرات مستقلة في الاداء المالي لمصرف الشرق الأوسط والمصرف التجاري العراقي عينة الدراسة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) مسترشداً بالدوال اللوغاريتمية والمعايير الاحصائية والانحدار الخطي البسيط والمتعدد وفق معطيات نظام (SPSS)، وفق فرضية مفادها (ان هناك علاقات ارتباط وتأثير ذي دلالة احصائية معنوية في مستوى الاداء المالي لمصرف الشرق الأوسط، والمصرف التجاري العراقي). وذلك من خلال تقسيم البحث على ثلاثة مباحث:

ناقش المبحث الاول مفاهيم السيولة النقدية من حيث المفاهيم والاهداف والاهمية.

وفي المبحث الثاني ناقش الباحث العوامل المؤثرة على السيولة النقدية لمصرفي الشرق الاوسط والمصرف التجاري العراقي (عينة الدراسة) من خلال تحليل المعطيات المصرفية للفترة من (٢٠٠٣- ٢٠١٧م).

اما المبحث الثالث فقد ناقش الاثار المباشرة للسيولة النقدية لعينة الدراسة في معدل العائد على الموجودات.

مشكلة الدراسة:

ان عالم اليوم يمر بأزمات مالية ونقدية لها انعكاسات خطيرة على معظم البلدان ومنها العراق سيما على المؤسسات والشركات المصرفية الحكومية والتجارية متمثلة بمدى قدرة المصارف بالإيفاء بالالتزامات اليومية ووقت الأزمات أمام المودعين والمستثمرين والمقترضين، وقلة الاستثمارات، وضعف ادارة الموجودات والمطلوبات، وقصور الربحية والكفاءة والفاعلية النقدية قبالة التدفقات الخارجية مما انعكس على مستوى اداء المصارف العراقية.

أهمية الدراسة:

تستند أهمية الدراسة الى الظروف الاقتصادية والمالية التي تتعرض لها المصارف التجارية من حيث ضعف التسهيلات المصرفية، وزيادة حجم المخاطر المصرفية وقلة الاستثمارات، وزيادة حجم التحديات الخارجية لعدم التزامها النسبة المالية التي حددتها اللجان الدولية المصرفية في مجال الخدمة المصرفية.

فرضية الدراسة:

الدراسة تقوم على فرضية العدم (بالإنجليزية: null hypothesis)، أو H_0:

وهي الفرضية القائلة بأن الفرق الملاحظ بين مجموعتي التجربة والشاهد في العينة ناتج عن الصدفة، وغير موجود في الجمهرة. وتُعدُّ صحيحة حتى يتم إثبات بطلانها بواسطة الاختبارات الإحصائية.

هداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على السيولة النقدية من حيث المفهوم والمنطلقات والعوامل المؤثرة فيها وتحليلها وتقديرها.

عينة الدراسة:

تناولت الدراسة (مصرف الشرق الأوسط للاستثمار والمصرف التجاري العراقي) التي جرت عليها الاختبارات المتعلقة بالجانب العملي من هذه الدراسة وذلك لأهمية المصارف عينة الدراسة من حيث حجم الموجودات والائتمان المصرفي وحجم الودائع والقروض والنقد والاحتياجات النقدية وشبه السائلة ولها دور في تطبيق مقررات ولها شأن وثقة أمام المودعين والمستثمرين والمقترضين.

حدود الدراسة:

البعد المكاني: مصرف الشرق الأوسط للاستثمار والمصرف التجاري العراقي.

البعد الزماني: المدة الزمنية التي اعتمدتها الدراسة من خلال ما توفر لديه من إمكانيات من المعلومات وبيانات وتحليل لمؤشرات السيولة النقدية ومستوى الاداء المالي لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار والمصرف التجاري العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧).

المبحث الأول: مدخل لدراسة مفاهيم السيولة النقدية (المفاهيم- الأهداف- الاهمية)

تعد السيولة النقدية من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يجب الاهتمام بها من قبل المهتمين بإدارة المصارف بعدِّها مؤشراً يعكس القدرة الايفائية اليومية للمصرف تجاه المودعين والمستثمرين والمقترضين الى جانب القدرة الايفائية في وقت الأزمات(كفاية رأس المال) لذلك تناول الباحث في هذا المبحث السيولة بشكل عام ومن ثم السيولة المصرفية من حيث المفاهيم والمكونات والأهمية والأهداف والوظائف وأهم العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: مفهوم السيولة النقدية

أولاً: مفهوم السيولة:

هناك عدة مفاهيم للسيولة يمكن تناول البعض مها، فقد عرفت السيولة بأنها "قدرة البنك على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية من عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلف لتلبية احتياجات المجتمع".[٥]

وتعرف السيولة بأنها "قدرة المصرف على تسديد جميع التزاماته نقداً، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن

٥- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبدالرحمن الدوري، دار البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، ٢٠٠٠، ص٩٣.

طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها الى سائل بسرعة وسهولة"[٦]، أو "هي مدى توافر أصول سريعة التحرك الى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير".[٧]

ويعرف آخرون السيولة بأنها: "احتفاظ المصرف بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن المصرف في الوقت ذاته من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، من غير أن ينجم عن ذلك ارتباط في أعماله. ويمكن للمصارف أن تحقق غايتها في السيولة من خلال الاحتفاظ بمقدار مناسب منها في كل وقت من الأوقات، أو من خلال إجراء التزامن بين دخول الأموال اليها وخروجها منها".[٨]

ثانياً: مفهوم السيولة المصرفية:

تعني السيولة المصرفية: بأنها مقدرة المصرف على الوفاء بسحوبات المودعين، سواء العادية منها أو غير العادية، وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب دون الاضطرار الى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة[٩]، فضلاً عن النقدية (Cash) بأشكالها.

ثالثا: أهداف السيولة النقدية المصرفية:

توصف نتائج السيولة النقدية المصرفية أنها من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الادارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد، وعليه فإن السيولة المصرفية تهدف الى تحقيق الآتي[١٠]:

١. تقييم الوضع المالي والنقدي للمصرف.
٢. تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.
٣. تحديد الانحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها.
٤. الاستفادة من نتائج التحليل لعداد قوائم التدفقات النقدية والخطط المستقبلية.
٥. التدقيق باحتمالات الفشل الذي يواجه المصرف.

وتشمل السيولة كل موجود قابل للتحويل الى نقدية بسرعة وبدون خسائر بهدف مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة[١١].

أما السيولة شبه النقدية: وهي الاصول التي يمكن تصفيتها أو بيعها أو رهنها ومنها أذونات خزنية، كمبيالات مخصومة، أوراق مالية في الأسهم والسندات وهي أصول تسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة

٦- رضا صاحب أبو أحمد، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٢، ص١٨٥.
٧- سيد الهواري، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٣، ص٦٠.
٨- مفلح عقل، وجهات نظر مصرفية، ط١، مكتبة المجمع العربي، عمان، ٢٠٠٦، ص١٨٥.
٩- جميل سالم الزيدانيين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي المنظور العملي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن، ١٩٩٩، ص١٥٥.
١٠- عدنان تايه النعيمي، وأرشد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٠، ص٢١.
١١- سعيد الهواري، ادارة البنوك، مكتبة عين شمس، مصر، القاهرة، ١٩٨٣، ص٥٧.

السيولة، إذ تتصف هذه الاصول بقصر آجال استحقاقها وإمكانية التصرف السريع لها سواء بالبيع أو بالرهن، ومن الجدير بالذكر أن هذه الاصول كلما كانت حكومية أو مضمونة من قبل الحكومة كانت أكثر سيولة.

رابعا: أهمية السيولة المصرفية ووظيفتها:

تنبع أهمية السيولة النقدية من الأهداف التي تخدمها هذه السيولة، فالإدارة تهدف الى الاحتفاظ بالسيولة النقدية الملائمة للأسباب الآتية:

١. تدعيم ثقة مقترضيها عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بسداد التزاماتها المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها حسب السير الطبيعي للأمور.
٢. الاستمرار بالتشغيل عن طريق دعم دورتها التشغيلية والعمل على استمرارية هذه الدورة وعدم توقفها والدورة التشغيلية لمنشأة صناعية مثلاً تبدأ بشراء المواد الخام ثم تصنيعها ثم بيعها ثم تحصيل ثمنها.
٣. مواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة التي تتطلب فيها مبالغ نقدية جاهزة تكون في متناول يدها فوراً.
٤. تمكن من مواجهة سحب الودائع غير المستقرة وأيضاً مقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب ويحدد حجم هذا النوع وفقاً للخبرة، ويعني هذا توافر قدر ملائم من السيولة لمواجهة هذا النوع بصفة خاصة وهي تعمل على مواجهة احتمال السحب من الودائع لأجل، فقد يتم سحب من هذا النوع بدون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعطي الادارة فرصة لتدبير السيولة الكافية.[١٢]
٥. تحتاج المصارف الى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها الى الاموال، هذا ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة أما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف أو من خلال اقتراض منها، لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها الايجابيات الآتية[١٣]:

أ. الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.
ب. تعزيز كل المودعين والمقترضين، والتأكيد على امكانات الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.
ج. يعد مؤشراً إيجابياً للسوق المالية والمحللين والمودعين والادارة.
د. تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
هـ. تجنب البيع الجبري لبعض الاصول وما قد تجلبه من سلبيات.
و. تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.
ز. تجنب اللجوء الى الاقتراض من البنك المركزي.

١٢- عبدالغفار حنفي، وقرياقس، رسملة أسواق رأس المال، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٢، ص١٧٩.
١٣- مفلح عقل، وجهات نظر مصرفية، ط١، مكتبة المجمع العربي، عمان، ٢٠٠٦، ص١٥٩.

خامسا: مكونات السيولة المصرفية:

١- الاحتياطيات الأولية (Primary Reserves):

وتشتمل هذه الاحتياطيات على الموجودات التشغيلية، وبشكل عام فإنها تتكون من النقدية في المصرف ولدى البنك المركزي والمستحقات على المصارف الأخرى والصكوك برسم التحصيل والأرصدة السائلة الأخرى، وتستخدم للوفاء بعدد من المتطلبات أبرزها:

أ-مواجهة السحب اليومي من الودائع عند مطالبة المودعين بها وبدون سابق إنذار.

ب-مواجهة ما يتحقق على المنشأة المالية من التزامات أجنبية لعدة أسباب، منها البضائع التي يتم شحنها لحساب المستوردين المحليين في إطار الاعتمادات المستندية.

ج-المحافظة على رصيد نقدي لدى البنك المركزي وذلك لإجراء المقاصة للصكوك، فضلاً عن المصارف الأخرى.

د-تطبيق قانون المصارف والقاضي باحتفاظها بنسبة من المبالغ المودعة لديها كاحتياطي قانوني (الزامي) في خزائنها ولدى البنك المركزي.[١٤]

وفيما يأتي استعراض لأبرز هذه الاحتياطيات:

- النقد في الصندوق (Cash & Vault): وهو مجموع الأموال الموجودة في خزائن المصرف من نقد سائل سواء أكان محلياً أم أجنبياً.[١٥] وعادة ما تحاول المصارف جعل هذه الأموال بحدها الأدنى دون المساس بقابليتها على مواجهة السحوبات.
- الودائع لدى المصارف الأخرى (Deposits in other Banks): تحتفظ المصارف بودائع لدى المصارف الأخرى تستطيع سحبها دون عناء متى ما احتاجت الى النقد للوفاء بمتطلبات زبائنها[١٦].
- الصكوك برسم التحصيل (Cheques under Collection): هي صكوك مقدمة من زبائنها لتحصيلها وإضافة أقيامها الى حساباتهم.
- الودائع لدى البنك المركزي (Deposits in Central Bank): وتقسم الودائع التي تحتفظ بها المصارف لدى البنك المركزي الى:

أ. الاحتياطيات القانونية (الالزامية) (Legal Reserves): إذ تلتزم المصارف وفقاً للتشريعات الخاصة بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة على شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين، ولا تحصل المصارف مقابل ايداعها لهذا الاحتياطي على أي فائدة، وقد يمتنع البنك المركزي عن منح المصرف الذي يعجز عن الايفاء بنسبة الاحتياطي القانوني المقررة أي قرض جديد حتى يستكمل النقص فيها، وتتفاوت نسبة الاحتياطي القانوني حسب تعليمات البنك المركزي في البلدان المختلفة، وهي في الغالب تقدر بحوالي (٢٠%) من الودائع لدى كل مصرف.

١٤- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبدالرحمن الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، مصدر سابق، ص٧٢.
١٥- سلمان أحمد زويلف اللوزي، وآخرون، ادارة البنوك، عمان، الاردن، ١٩٩٧، ص١٠٢.
١٦- بشير عباس العلاق، ادارة المصارف، جامعة التحدي، ليبيا، ١٩٩٨، ص١١٩.

ب. الاحتياطيات الحرة (Free Reserves): في كثير من الحالات لا تكتفي المصارف بإيداع الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي فتودع مبلغاً يفوق هذا الاحتياطي في ارصدتها النقدية لديه وذلك تدعيماً لمركزها التجاري ولا سيما عند إجراء التسويات الحسابية بين بعضها البعض من خلال البنك المركزي.

ج. الودائع بفائدة (Deposits with Interest): قد تحتفظ المصارف فضلاً عن حساباتها الجارية لدى البنك المركزي بودائع أخرى يدفع عليها البنك المركزي فوائد، وأما أن تكون هذه الارصدة على شكل ودائع لأجل أو بإشعار، وتختلف الفوائد التي يدفعها البنك المركزي على هذه الودائع باختلاف آجالها أو مدة الاشعار الخاص بها، مما يشجع المصارف التجارية على الاحتفاظ بجزء من أصولها بهذا الشكل.

٢- الاحتياطيات الثانوية (Secondary Reserves):

وهي عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل غالباً ما تشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة والتي يمكن تحويلها الى نقد سائل عند الحاجة.

ومن أبرز الاحتياطيات الثانوية التي تستخدمها المصارف لتوفير السيولة ما يأتي:

أ. حوالات الخزانة (Treasury Bills): وهي سندات قصيرة الأجل تصدرها الحكومة على مدار السنة وتبيعها الى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى (حسبما يسمح به القانون)، والغرض منها تمويل عجز موسمي في الموازنة العامة[١٧]، الموجودات التي تحقق عائداً للمصرف، وهي فضلاً عن أنها تمثل قروضاً من الجهاز المصرفي للدولة فإن المصارف تستخدمها في بعض الأحيان كضمانة للاقتراض من البنك المركزي.

ب. الأوراق التجارية المخصومة (Discounted Commercial Papers): هي أوراق تصدرها عادة الشركات كدين قصير الأجل لجنب الاقتراض المباشر من المصارف، وغالباً ما تكون مدعومة أو معززة بالحد الأقصى من الائتمان الممنوح من المصرف لجهة الاصدار.

ج. الاوراق المالية ذات الجدارة الائتمانية والآجال القصيرة (High Credit Rating & short term financial paper): يمكن للأوراق المالية ذات الفائدة الدورية والآجال الطويلة أن تكون ضمن الاحتياطيات الثانوية اذا انقضى الاجل الاكبر على أجلها ولم تبق سوى مدة قصيرة على استحقاقها شرط أن تكون صادرة عن جهة حكومية أو شركات ذات جدارة ائتمانية عالية.

د. اتفاقيات إعادة الشراء (Repurchase Agreements): وهي إحدى تقنيات الاقتراض التي يبيع بموجبها المقترضون جزءاً من الاحتياطيات التي بحوزتهم من أوراق حكومية الى المقرضين مع الاتفاق على إعادة شرائها من قبل المقترض عندما يعرضها المقرض للبيع أو بتاريخ معين بسعر أعلى من سعر الشراء يتم تعيينه في عقد الاتفاقية.[١٨]

١٧- عقيل جاسم عبدالله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الاردن، ١٩٩٩،ص٢٢٥.

18- Kidwell, David S. & Peterson, L, Richard, Financial Institutions, Markets and Money, The Dryden Press A division of Holt, Rinehart and Winston, Publishers, Washington, USA, 1980, P.165.

هـ. اليورو دولار (Euro Dollar): وهي الودائع بالدولار أو أية عملة أجنبية أخرى تحتفظ بها المصارف لدى الجهات المختلفة في الخارج سواء أكانت فروعها الخارجية أم مصارف أخرى تعمل خارج البلاد كودائع الحكومات والأشخاص والمؤسسات والتي تستحق خلال عدة أشهر، وقد تصل الى سنتين.

و. شهادات الايداع القابلة للتداول (Negotiable Certificate Deposit): وتمثل إيصالاً بالنقود المودعة لدى مصرف معين، ويحدد فيها مبلغ الوديعة والفائدة المترتبة على المصرف بموجبها، واللذان يدفعهما لأمر المودع أو حائز الشهادة في تاريخ الاستحقاق[١٩].

سادساً: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:

هناك عدة عوامل مؤثرة في السيولة النقدية للمصرف منها:

- نسبة التوظيف: أي مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة البنك في تلبية القروض الاضافية وأهم هذه النسب:

١. نسبة الاحتياطي النقدي القانوني: وهو الاحتياطي الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي وعادة يشكل نسبة معينة من إجمالي البنك المركزي التجاري، هذه النسبة تحدد بموجب قانون وبشكل إلزامي من قبل الملكات النقدية (البنك المركزي) وحسب العلاقة الآتية:

نسبة الاحتياطي النقدي= أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي/ قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى.

٢. نسبة الرصيد النقدي: ان الرصيد النقدي لدى البنوك التجارية يتأثر بعمليات السحب والايداع لدى البنوك ذاتها، والمهم في الأمر هو معرفة نسبة الرصيد النقدي لقيمته، على اعتبار ان هذه النسبة تمثل المعيار الذي يمكننا من معرفة سيولة البنك ويمكن حسابها بالعلاقة الآتية:

نسبة الرصيد النقدي = رصيد مودع لدى البنك المركزي نقدية جاهزة لدى البنك/ قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى.

٣. نسبة السيولة العامة: تعني هذه النسبة مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام، وذلك بالاعتماد على أصوله السائلة والشديدة السيولة، وتحسب بالعلاقة الآتية:

نسبة السيولة= رصيد مودع لدى البنك المركزي نقدية جاهزة في البنك + أصول شديدة السيولة/اجمالي الودائع + التزامات أخرى.

١٩- خليل محمد حسن الشماع، أساسيات العمليات المصرفية، مصدر سابق، ص٢٠٨.

المبحث الثاني: تحليل السيولة النقدية والعوامل المؤثرة فيها لمصرفي الشرق الأوسط للاستثمار والمصرف التجاري العراقي عينة الدراسة

المطلب الأول: تحليل هيكل الودائع والسيولة النقدية والعوامل المؤثرة فيها لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار

يعتمد هذا التحليل على تصنيف الودائع من حيث النوعية والوظيفة والسيولة النقدية والعوامل المؤثرة فيها لمصرف الشرق الأوسط وكالآتي:

اولا: التحليل النوعي لهيكل الودائع المصرفية

تصنف الودائع بحسب أنواعها الرئيسة الى ودائع جارية وتوفير وثابتة، وبالنظر للاختلاف الكبير بين هذه الودائع كما مبين سابقاً ولما يقدمه هذه التحليل من مؤشرات مهمة من حيث الأهمية النسبية لكل نوع كحجم الودائع، ومدى التطور والنمو في حجم الودائع لمصرف الشرق الأوسط أثناء مدة الدراسة، وكما مبين في الجدول (١) ضمن البحث:

جدول (١) حجم الودائع وتوزيعها النوعي وأهميتها النسبية لمصرف الشرق الأوسط للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)/ مليون دينار

نوع الودائع / السنة	الودائع الجارية	الأهمية النسبية	ودائع التوفير	الأهمية النسبية	الودائع الثابتة	الأهمية النسبية	إجمالي الودائع
٢٠٠٣	٧٠٢٣٤,١	٦٥ %	29231.3	%٢٧	٨٢٠٠,٥	%٨	107665.8
٢٠٠٤	83816.6	٦٢ %	38076.9	%٢٨	12768.1	%١٠	134661.6
٢٠٠٥	171708.2	٦٦ %	68810.3	%٢٧	19006.8	%٧	259525.3
٢٠٠٦	124689.3	٥٧ %	78225.9	%٣٦	15259.2	%٧	218174.4
٢٠٠٧	134674.0	٤٥ %	124007.0	%٤٢	37771.0	%١٣	296452.0
٢٠٠٨	166822.9	٤٢ %	182003.4	%٤٦	48041.1	%١٢	396867.4
٢٠٠٩	183217.0	٤٢ %	216927.0	%٤٩	41368.1	%٩	441512.1

٢٠١٠	172743.0	٣٩ %	234014.4	%٥٣	36976.5	%٨	443733.9
٢٠١١	186188.0	٣٩ %	236175.0	%٤٩	54750.0	%١٢	477113.0
٢٠١٢	256940.0	٤٣ %	274466.0	%٤٦	67263.0	%١١	598669.0
٢٠١٣	194495.1	٣٧ %	266302.6	%٥١	63808.5	%١٢	524606.2
٢٠١٤	98838.3	٢٩ %	186500.5	%٥٥	55073.0	%١٦	340411.8
٢٠١٥	112279.6	٣٦ %	152272.9	%٤٨	51785.1	%١٦	316337.6
٢٠١٦	96501.0	٣٨ %	124798.0	%٤٩	30981.0	%١٣	252280.0
٢٠١٧	92320.0	٤٠ %	110687.0	%٤٩	23871.0	%١١	226878.0
المتوسط		٤٥ %		%٤٤		%١١	

المصدر: الجدول من عمل الباحث واستخراج النسب استناداً الى التقارير السنوية للحسابات الختامية الشرق الاوسط للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٧).

يتضح من الجدول (١) الآتي:

- ان حجم الودائع الجارية بلغت نحو (٨٣٨١٦,٦) مليون دينار عام ٢٠٠٤ ازدادت بشكل كبير للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٣) إذ بلغت عام ٢٠١٠ نحو (١٧٢٧٤٣,٠) مليون دينار وبلغ عام ٢٠١٣ (١٩٤٤٩٥,١) مليون دينار ثم انخفض عام ٢٠١٤ الى (٩٨٨٣٨,٣) مليون دينار ونحو (٩٢٣٢٠,٠) مليون دينار عام ٢٠١٧. وبلغت نسبة الودائع الجارية الى إجمالي الودائع نحو ٦٢% عام ٢٠٠٤ ونحو ٣٩% عام ٢٠١٠ ونحو ٣٧% عام ٢٠١٣ انخفضت الى ٢٩% عام ٢٠١٤ وازدادت لتكون ٤٠% الى إجمالي الودائع عام ٢٠١٧ وبشكل عام فإن متوسط نسبة الودائع الجارية الى إجمالي الودائع بلغت نحو ٤٥% في مصرف الشرق الاوسط.
- أما ودائع التوفير فكانت متذبذبة بين الزيادة والنقصان إذ بلغت عام ٢٠٠٤ نحو (٣٨٠٧٦,٩) مليون دينار وبنسبة ٢٨% الى إجمالي الودائع، وفي عام ٢٠١٠ بلغت نحو (٢٣٤٠١٤,٤) مليون دينار بنسبة ٥٣% الى إجمالي الودائع انخفضت عام ٢٠١٥ الى (١٥٢٢٧٢,٩) مليون دينار بنسبة

٤٨% الى إجمالي الودائع والى (١١٠٦٨٧,٠) مليون دينار عام ٢٠١٧ بنسبة ٤٩% وبشكل عام فإن متوسط نسبة ودائع التوفير الى إجمالي الودائع قدرت ٤٤%.

- في حين ان الودائع الثابتة كانت قليلة خلال مدة الدراسة، فقد بلغت نحو (٨٢٠٠,٠) مليون دينار عام ٢٠٠٣ بنسبة ٨% الى إجمالي الودائع وفي عام ٢٠١٠ بلغت (٣٦٩٧٦,٥) مليون دينار بنسبة ٨% الى إجمالي الودائع ازدادت لتكون (٥١٧٨٥,١) مليون دينار عام ٢٠١٥ بنسبة ١٦% ثم انخفضت ليكون حجمها (٢٣٨٧١,٠) مليون دينار عام ٢٠١٧ بنسبة ١١% وبشكل عام فإن متوسط نسبة الودائع الثابتة الى إجمالي الودائع لا يتجاوز ١١% وهي نسبة ضئيلة.

ثانيا: تحليل سيولة مصرف الشرق الأوسط

إن القدرة الإيفائية اليومية للمصرف تجاه المودعين والمستثمرين والمقترضين تعد مؤشراً ذا أهمية في مجال قياس السيولة، ولأجل تحليل السيولة سنركز في هذا المحور على أهم المعايير النقدية منها، المعيار النقدي، معيار السيولة الجارية، وكما مؤشر في الجدول (٢) ضمن البحث:

جدول (٢) تحليل السيولة النقدية والسيولة الجارية لمصرف الشرق الأوسط للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

مليون دينار

السيولة النقدية / السنة	إجمالي الودائع	الودائع الجارية	الموجودات النقدية	معيار السيولة النقدية	معيار السيولة الجارية
٢٠٠٣	107665.8	٧٠٢٣٤,١	50520.3	%47	%77
٢٠٠٤	134661.6	83816.6	73489.2	%55	%88
٢٠٠٥	259525.3	171708.2	104497.2	%40	%61
٢٠٠٦	218174.4	124689.3	138600.5	%64	%111
٢٠٠٧	296452.0	134674.0	174354.4	%59	%129
٢٠٠٨	396867.4	166822.9	217433.6	%55	%130
٢٠٠٩	441512.1	183217.0	355744.4	%81	%194
٢٠١٠	443733.9	172743.0	343909.6	%78	%199
٢٠١١	447113.0	186188.0	369713.4	%83	%199
٢٠١٢	598669.0	256940.0	463908.4	%77	%181
٢٠١٣	524606.2	194495.1	422060.5	%80	%217
٢٠١٤	340411.8	98838.3	349766.7	%103	%354
٢٠١٥	316337.6	112279.6	325310.8	%103	%290
٢٠١٦	252280.0	96501.0	329238.4	%131	%341
٢٠١٧	226878.0	92320.0	424781.0	%187	%460

المتوسط	%82	%202

المصدر: الجدول من عمل الباحث واستخراج النسب استناداً الى التقارير السنوية للحسابات الختامية للمصرف التجاري العراقي/ إعداد مختلفة للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٧).

يتضح من الجدول (٢):

- ان السيولة النقدية لدى مصرف الشرق الأوسط بلغت عام ٢٠٠٤ نحو (٧٣٤٨٩,٢) مليون دينار ارتفعت لتكون (٢١٧٤٣٣,٦) مليون دينار عام ٢٠٠٨ والى (٤٦٣٩٠٨,٤) مليون دينار عام ٢٠١٢ والى (٤٢٤٧٨١,٠) مليون دينار عام ٢٠١٧ وعند المقارنة الى إجمالي الودائع نجد أن أعلى معيار سيولة نقدية ١٨٧% عام ٢٠١٧ وأقل معيار سيولة ٤٠% عام ٢٠٠٥ وبمتوسط للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) نحو ٨٢%.
- أما بالنسبة لمعيار السيولة الجارية التي يعبر عنها بنسبة السيولة النقدية الى الودائع الجارية فإن أعلى نسبة ٤٦٠% عام ٢٠١٧ وأقل معيار ٦١% عام ٢٠٠٥ وبشكل عام فإن متوسط معيار السيولة الجارية يقدر نحو ٢٠٢% وهي نسبة عالية في مصرف الشرق الأوسط.

ثالثا: تحليل العوامل المؤثرة في السيولة النقدية لمصرف الشرق الأوسط

١. نسبة الرصيد النقدي: أن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة ويستدل من الجدول (٣) أن نسبة الرصيد النقدي متذبذبة بين الزيادة والنقصان، وارتفعت بشكل كبير بعد عام ٢٠١٠ فقد بلغ متوسط هذه النسبة نحو (٧٤,٢%) أثناء المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) وهذه النسبة جيدة وتعكس قدرة المصرف على مواجهة التزاماته اليومية وفي وقت الأزمات.

جدول (٣) العوامل المؤثرة في السيولة النقدية لمصرف الشرق الأوسط للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٧) نسبة مئوية.

المؤشر / السنة	نسبة الرصيد النقدي %	نسبة الاحتياطي القانوني %	نسبة السيولة القانونية %	نسبة التوظيف %
٢٠٠٣	28.5	12.3	5.4	14.7
٢٠٠٤	45.3	5.2	3.7	20.7
٢٠٠٥	35.8	16.9	4.2	8.6
٢٠٠٦	52.6	17.9	3.3	7.6
٢٠٠٧	48.9	16.9	5.5	4.7
٢٠٠٨	42.9	16.9	4.3	3.1
٢٠٠٩	73.8	19.7	4.3	13.2
٢٠١٠	69.3	10.9	3.7	28.7
٢٠١١	69.7	10.6	7.2	35.6
٢٠١٢	77.5	11.1	6.3	32.4
٢٠١٣	80.5	11.8	10.1	39.2

٢٠١٤	102	17.2	16.8	55.2
٢٠١٥	98	16.3	8.1	45.2
٢٠١٦	101	10.0	7.7	38.6
٢٠١٧	187	18	9.7	51.3
المتوسط	74.2%	14.1%	6.7%	26.6%

المصدر: الجدول من عمل الباحث واستخراج النسب استناداً الى التقارير السنوية والحسابات الختامية للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٨).

٢. ترتبط نسبة الاحتياطي القانوني بعلاقة طردية مع السيولة النقدية، فكلما زادت هذه النسبة زادت مقدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية اليومية المترتبة عليه وفي وقت الأزمات.

ويتضح ان هناك علاقة طردية وموجبة بين نسبة الاحتياطي القانوني والسيولة النقدية وهذا يعني التزام ادارة المصرف بالاحتياطي القانوني تنفيذاً لمقررات لجنة بازل (١، ٢).

٣. نسبة السيولة القانونية:. يظهر الجدول (٣) أن نسب السيولة القانونية متذبذبة بين الزيادة والنقصان خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) فقد بلغت متوسط القدرة للمصرف ٦,٧% أثناء المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)، وهذه النسبة تبدو ضئيلة وهذا يشير الى ضعف تحكم مصرف الشرق الأوسط للاستثمار بإحتياطياته الأولية والثانوية.

٤. نسبة التوظيف: يبين الجدول (٣) ان هذه النسبة بلغت نحو ١٤,٧ عام ٢٠٠٣ وتذبذبت بين الزيادة والنقصان خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) وتعكس هذه النسبة حجم القروض والسلف فإنها تبدو منخفضة الا ان السيولة النقدية ارتفعت، وبعد عام ٢٠١٠ ارتفع حجم القروض والسلف بالرغم من انخفاض حجم الودائع فقد ازدادت لتكون ٥٥% عام ٢٠١٤ والى ٥١,٣ عام ٢٠١٧، وهذا يعني أن القروض والسلف ازدادت بشكل كبير مقارنة بالمدة قبل ٢٠١٠ وبلغ متوسط النسبة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) نحو ٢٦,٦% وهي نسبة قد تكون ضئيلة والتي تعكس حجم القروض والسلف المقدمة من قبل المصرف أو توظيف ودائعه وتوجيهها نحو الاستثمارات أو الإقراض.

المطلب الثاني: تحليل هيكل الودائع المصرفية والسيولة النقدية والعوامل المؤثرة في المصرف التجاري العراقي

يتناول هذا المطلب تحليل هيكل الودائع والسيولة النقدية العوامل المؤثرة فيها للمصرف التجاري العراقي وكما يأتي:

أولاً: التحليل النوعي لهيكل الودائع المصرفية

يشير هذا التحليل الى تصنيف الودائع بحسب أنواعها الرئيسة المعروفة الى (ودائع جارية، ودائع توفير، ودائع ثابتة)، وبالنظر للاختلاف الكبير بين هذه الودائع كما تبين سابقاً ولما يقدمه هذا التصنيف من مؤثرات مهمة تتعلق بالتكاليف والاداء والاحتياطيات المطلوبة وأسعار الفائدة التي يتحملها المصرف وغيرها.

إذ أن هناك اختلافات رئيسة واضحة بين هذه الأنواع والثلاثة من الودائع.[٢٠] ومن خلال متابعة وتحليل الودائع نوعياً يمكن التعرف على التطور في حجم الودائع المصرفية ولأهمية النسبية لكل نوع من الودائع وكما مبين في الجدول (٤) ضمن البحث:

جدول (٤) حجم الودائع وتوزيعها النوعي وأهميتها النسبية للمصرف التجاري العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

نوع الودائع / السنة	الودائع الجارية	الاهمية النسبية %	ودائع التوفير	الاهمية النسبية %	الودائع الثابتة	الاهمية النسبية %	إجمالي الودائع
٢٠٠٣	٢٠,١٩٦,٠	%٨٧	٢,٦٩٤,٢	%١٢	٣٧٥,٠	%٢	٢٣٢٦٥,٢
٢٠٠٤	٢٧,٤٩٢,٠	%٩٠	٢,٨٧٦٠٢	%٩	٣١٥,٠	%١	٣٠٦٨٣,٢
٢٠٠٥	٧٣,٠٣٨,٢	%٩٣	٤,٧٤٧,٨	%٦	١٩,٢	%١	٧٧٧٩٩,٠
٢٠٠٦	٦٢,٦٥١,٦	%٩٠	٤,٨٥٩,٣	%٧	١,٧٣٦,٧	%٣	٦٩٢٤٧,٦
٢٠٠٧	٦٩,٩٧٣,٤	%٨١	١٤,٢٢٠,٢	%١٦	٢,٥٨٢,١	%٣	٨٦٧٧٥,٦
٢٠٠٨	٣٥,٦٥٣,٢	%٤٢	٢٢,١٧٣,٢	%٢٦	٢٧,٤٤٢,٥	%٣٢	٨٥٢٦٨,٩
٢٠٠٩	٢٨,٠٢٢,٧	%٣٥	٢٤,١٨٧,٢	%٣٠	٢٧,٥٩٩,٣	%٣٥	٧٩٨٨٩,٩
٢٠١٠	٣٢,٧٩١,٠	%٤٥	٢٣,٣٤٣,٢	%٣٢	١٦,٣٨٧,٧	%٢٣	٧٢٥٢١,٩
٢٠١١	٣٥,٢٣٧,٠	%٣٣	٢٥,١٩٠,٣	%٣٣	٢٥,٧٢٣,٥	%٣٤	٧٦١٥٠,٨
٢٠١٢	٥٦,٣٤٧,٣	%٥٥	٢٨,٥٦٥,٨	%٢٨	١٧,٧٠٧,٥	%١٧	١٠٢٦٢٠,٦
٢٠١٣	٣٢,٦٨٦,٦	%٣٧	٣١,٤٠٠,٣	%٣٦	٢٣,٤٧٤,٢	%٢٧	٨٧٥٦١,٧
٢٠١٤	٣٩,٠٤٥,٧	%٣٤	٣٦,٤٨٦,٥	%٣٢	٣٩,٦٢٦,٨	%٣٤	١١٥١٥٩,٠
٢٠١٥	١٦,٤٣٧,١	%١٩	٣٣,٥٧٤,٣	%٤٠	٣٤,٧٢٩,٣	%٤١	٨٤٧٤٠,٦
٢٠١٦	٨٣,٥٧٨,٧	%٧١	٣٢,٦١١,٠	%٢٨	١,٠١٤,٩	%١	١١٧٢٠٤,٦
٢٠١٧	٨٤,٩٣٩,٠	%٧٢	٣١,٧٨٩,٤	%٢٧	١,١٠٦,٥	%١	١١٧٨٣٤,٩
المتوسط		%٥٨		%٢٥		%١٧	

المصدر: الجدول من عمل الباحث واستخراج النسب استناداً الى التقارير السنوية للحسابات الختامية للمصرف التجاري العراقي/ للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٧).

يتضح من الجدول (٤) الآتي:

- ان الودائع الجارية في حالة تذبذب بين الزيادة والنقصان الى إجمالي الودائع في المصرف التجاري العراقي، إذ بلغت نحو (٢٠١٩٦,٠) مليار دينار عام ٢٠٠٣ ارتفعت لتصل الى (٧٣٠٣٢,٢) مليار دينار عام ٢٠٠٥، ثم بدأت بالانخفاض لتصل الى ١٦٤٣٧,١ عام ٢٠١٥ ثم ازدادت الودائع الجارية لتصل نحول (٨٤٩٣٩,٠) مليار دينار عام ٢٠١٧. وقد بلغت أعلى نسبة للودائع الجارية

٢٠- عبدالسلام لفتة عزيز، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، مصدر سابق، ص١٦٠.

الى إجمالي الودائع نحو ٩٣% عام ٢٠٠٥ وأقل نسبة نحو ١٩% عام ٢٠١٥ بمتوسط قدره ٥٨% من إجمالي الودائع.

- يشير الجدول الى أن ودائع التوفير ازدادت بشكل كبير في المصرف التجاري العراقي فقد بلغت نحو (٢٦٩٤,٢) مليار دينار عام ٢٠٠٣ لتصل الى (٢٤١٧٨,٢) مليار دينار عام ٢٠٠٩ والى (٣٣٥٧٤,٣) مليار دينار عام ٢٠١٥ انخفضت الى (٣١٧٨٩,٤) مليار دينار عام ٢٠١٧. أما نسبة ودائع التوفير الى إجمالي الودائع فقد بلغت أقل نسبة نحو ٦% عام ٢٠٠٥ وأعلى نسبة نحو ٤٠% عام من إجمالي الودائع وبمتوسط قدره ٢٥% أثناء المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧).
- يشير الجدول الى أن الودائع الثابتة في المصرف العراقي التجاري تبدو متفاوتة بين الزيادة والنقصان وان حجمها بلغ نحو ٣١٥,٠ مليون دينار عام ٢٠٠٤ ازداد ليكون نحو (٢٧٥٩٩,٣) مليار دينار عام ٢٠٠٩ والى (٣٤٧٢٩,٢) عام ٢٠١٥ انخفض بشكل كبير عام ٢٠١٧ لتكون نحو ١١٠٦,٥ مليار دينار وان أعلى نسبة الى إجمالي الودائع بلغت (٤١%) انخفضت الى ١% عام ٢٠١٦، ٢٠١٧.
- إن إجمالي الودائع ازداد في المصرف التجاري العراقي من ٢٣٢٦٥,٢ مليون دينار عام ٢٠٠٣ ليكون ٧٩٨٠٩,٩ عام ٢٠٠٩ وارتفع حجم الودائع ليكون (١١٧٨٣٤,٩) عام ٢٠١٧.
- وبشكل عام فإن الودائع الجارية احتلت المرتبة الاولى إذ بلغ المتوسط نحو ٥٨%، و ٢٥% لودائع التوفير ونحو ١٧% للودائع الثابتة.

ثانيا: تحليل سيولة المصرف التجاري العراقي:

قدرة المصرف على الاحتفاظ بالودائع في أي وقت، بحيث يمكن تحقيق التلاؤم بين المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة، فضلاً عن عدم تفويت فرص ممكنة للربح واذا كان الأمر كذلك فإن الفكر المصرفي الحديث لم تعد فيه السيولة المصرفية هدفاً رئيساً من أهداف المصرف بل جعلها محدداً من محددات عمله.[٢١]

ومن المعايير المعتمدة في مجال قياس سيولة المصرف هما المعياري النقدي Standard Cash للسيولة الذي يعتمد على قسمة الموجودات النقدية (Cash Assets) على مجموع ودائع المصرف، أي:

$$\text{المعيار النقدي} = \frac{\text{الموجودات النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times ١٠٠$$

أي أن ارتفاع هذه النسبة يشير الى وجود ارتفاع في الموجودات النقدية أو وجود انخفاض في حجم ودائع المصرف، والعكس صحيح.

ونظراً لخشية المصارف على سيولتها المقابلة لالتزاماتها أمام المودعين تلجأ الى معيار أشد تحفظاً هو معيار السيولة الجارية (Ongoing Liquidity Standard) الذي يعتمد على قسمة الموجودات النقدية

٢١- عبدالسلام لفتة عزيز، إدارة المصارف، مصدر سابق، ص١٧٥.

للمصرف آنفة الذكر على ودائعه الجارية لقياس قدرة المصرف على مواجهة التزامات السحب من الودائع الجارية (Current Deposits) أو الودائع عند الطلب وفق الصيغة الآتية:[٢٢]

$$\text{معيار السيولة الجارية} = \frac{\text{المصروفات النقدية}}{\text{الودائع الجارية}} \times ١٠٠$$

ويعد ارتفاع هذه النسبة مؤشراً على ارتفاع قدرة المصرف على سداد التزاماته أمام المودعين والعكس صحيح. ويمكن ملاحظة معيار السيولة النقدية، ومعيار السيولة الجارية من خلال الجدول (٥)، كما مدرج ضمن البحث، للمصرف التجاري العراقي.

جدول (٥) تحليل مؤشرات السيولة المصرفية للمصرف التجاري العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

مليون دينار

السيولة النقدية / السنة	إجمالي الودائع	الودائع الجارية	الموجودات النقدية	معيار السيولة النقدية	معيار السيولة الجارية
٢٠٠٣	٢٣٢٦٥,٢	٢٠١٩٦,٠	٢٥٢٢٦,٩	%٦٥	%٧٥
٢٠٠٤	٣٠٦٨٣,٢	٢٧٤٩٢,٠	١٨٤٦٤,٨	%٦٣	%٧١
٢٠٠٥	٧٧٧٩٩,٠	٧٣٠٣٢,٢	٧٣٠٣٢,٢	%١٤٠	%١٤٩
٢٠٠٦	٦٩٢٤٧,٦	٦٢٦٥١,٦	٣١٨٦١,٥	%٤٦	%٥١
٢٠٠٧	٨٦٧٧٥,٦	٦٩٩٧٣,٤	٣٥٤٠٥,٣	%٤١	%٥١
٢٠٠٨	٨٥٢٦٨,٩	٣٥٦٥٢,٢	٤٨٧٧٨,٩	%٥٨	%١٣٧
٢٠٠٩	٧٩٨٠٩,٩	٢٨٠٢٢,٧	٢٣١٧١,٦	%٢٩	%٨٣
٢٠١٠	٧٢٥٢١,٩	٣٢٧٩١,٠	٤٢٧٨٣,٢	%٥٩	%١٣١
٢٠١١	٧٦١٥٠,٨	٢٥٢٣٧,٠	١٠٨٩٢٤,٣	%١٤٣	%٤٣٢
٢٠١٢	١٠٢٦٢٠,٦	٥٦٣٤٧,٣	١٣٧٤٠٣,٢	%١٣٤	%٢٤٤
٢٠١٣	٨٧٥٦١,٧	٣٢٦٨٦,٦	١٩١٨٠٣,٩	%٢١٩	%٥٨٧
٢٠١٤	١١٥١٥٩,٠	٣٩٠٤٥,٧	١٣٤٥٩٧,٧	%١١٧	%٣٤٥
٢٠١٥	٨٤٧٤٠,٦	١٦٤٣٧,١	١٤٥٣٧٣,٦	%١٧٢	%٨٨٥
٢٠١٦	١١٧٢٠٤,٦	٨٣٥٧٨,٧	١١٦٢١٠,٩	%٩٩	%١٣٩
٢٠١٧	١١٧٨٣٤,٩	٨٤٩٣٩,٠	١٢٣٤١٢,٦	%١٠٥	%١٤٥
المتوسط				%١٠٠	%٢٣٥

المصدر: الجدول من عمل الباحث واستخراج النسب استناداً الى التقارير السنوية للحسابات الختامية للمصرف التجاري العراقي/ إعداد مختلفة للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٧).

يتضح من الجدول (٥):

٢٢- المصدر نفسه السابق، ص.ص ١٧٣-١٧٤.

- ان معدل معيار السيولة النقدية ١٠٠% في المصرف التجاري وهذا يعني ان المصرف التجاري يحتفظ بسيولة نقدية كبيرة أو عدم قدرته على توظيفها بشكل صحيح.
- يشير معيار السيولة الجارية الى ارتفاع هذه النسبة من ٥١% عام ٢٠٠٦ لتكون ٥٨٧% عام ٢٠١٣ وبمعدل قدره (٢٣٥%) أثناء المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) وهذا يعني ان هناك قدرة للمصرف على الايفاء بالتزاماته اليومية أمام المودعين والمستثمرين والمقترضين اثناء المدة ٢٠٠٣-٢٠١٧.

ثالثا: تحليل العوامل المؤثرة في السيولة النقدية للمصرف التجاري العراقي

تناول الباحث أهم العوامل المؤثرة في السيولة النقدية للمصرف التجاري العراقي متمثلة (بالرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف) ويمكن تحليل هذه المؤشرات للمصرف التجاري العراقي من خلال الجدول (٦) وكالآتي:

١. نسبة الرصيد النقدي: بلغت هذه النسبة نحو ٢٩,٥% عام ٢٠٠٣ ارتفعت لتكون ٣٩% عام ٢٠١٠ والى ١١٦,٩% عام ٢٠١٤ ونحو ٣٩٠% عام ٢٠١٧ بمتوسط مقداره ١٢١,٣% للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧). وهذا يشير الى قدرة المصرف على الايفاء بالتزاماته أمام المودعين والمستثمرين والمقترضين يومياً وفي وقت الأزمات.
٢. نسبة الاحتياطي القانوني: بلغت هذه النسبة نحو ٩,٨% عام ٢٠٠٣ ارتفعت الى ٣١,٦% عام ٢٠١٠ والى ١٢٢% عام ٢٠١٤ انخفضت الى ٨٧% عام ٢٠١٧ بمتوسط مقداره ٦٣,٦% أثناء المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧). وهذا يعكس قدرة المصرف على مواجهة مخاطر السيولة المصرفية فضلاً عن قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات اليومية والالتزامات في أوقات الأزمات.

جدول (٦) العوامل المؤثرة في السيولة النقدية للمصرف التجاري العراقي للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٧) نسبة مئوية.

المؤشر / السنة	نسبة الرصيد النقدي%	نسبة الاحتياطي القانوني%	نسبة السيولة القانونية%	نسبة التوظيف%
٢٠٠٣	29.5	9.8	3.5	10.3
٢٠٠٤	31.9	4.6	4.2	19.6
٢٠٠٥	117.0	0.0	2.9	23.4
٢٠٠٦	31.6	16.8	3.8	24.9
٢٠٠٧	26.6	11.9	3.6	15.7
٢٠٠٨	35.4	27.6	5.1	7.4
٢٠٠٩	18.7	12.7	19.4	5.4
٢٠١٠	39.0	31.6	31.5	6.3
٢٠١١	97.0	87.3	31.3	0.7
٢٠١٢	133.9	252.9	42.0	2.3

٢٠١٣	219.0	178.0	53.2	4.5
٢٠١٤	116.9	122.1	29.8	6.2
٢٠١٥	460.4	124.6	28.5	10.7
٢٠١٦	362.0	87.8	22.0	8.9
٢٠١٧	390.0	87.7	23.5	9.2
المتوسط	121.3%	63.6%	19.62	10.8

المصدر: الجدول من عمل الباحث واستخراج النسب استناداً الى التقارير السنوية للحسابات الختامية للمصرف التجاري العراقي/ إعداد مختلفة للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٧).

٣. نسبة السيولة القانونية: بلغت نحو ١٣,٥% عام ٢٠٠٣ ونحو ٥,١% عام ٢٠٠٨ ارتفعت لتكون ٣١,٥% عام ٢٠١٠ ونحو ٢٩,٨% عام ٢٠١٤ انخفضت الى ٢٣,٥% عام ٢٠١٧. وبشكل عام فإن الاحتياطات الاولية والثانوية تفوق حجم الودائع. وهذا يعكس ان المصرف التجاري العراقي يستطيع التحكم باحتياجاته الأولية والثانوية.

٤. نسبة التوظيف: يشير الجدول (٦) أن بلغت هذه النسبة نحو ١٠,٣% عام ٢٠٠٣ ارتفعت لتكون ٢٣,٤ عام ٢٠٠٥ ثم انخفضت لتكون ٥,٤% عام ٢٠١٠ والى ٦,٢% عام ٢٠١٤ وارتفعت لتكون ٩,٢% عام ٢٠١٧ بمتوسط قدره (١٠,٨%) أثناء المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧). وان نسبة التوظيف للموارد لديه أقل من مصرف الشرق الأوسط للاستثمار.

المبحث الثالث: تقدير الاثار المباشرة لمؤشرات السيولة النقدية للمصرف التجاري العراقي ومصرف الشرق الاوسط وتحليلها

المطلب الأول: أثر مؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية للمصرف التجاري العراقي

تناول الباحث في هذا المبحث بناء نماذج قياسية بالاعتماد على الانحدار الخطي المتعدد وتقديرها واختبار معنوية علاقات الارتباط والتأثير لمؤشرات السيولة النقدية متمثلة بـ(نسبة الرصيد النقدي X_1، ونسبة الاحتياطي القانوني X_2، ونسبة السيولة القانونية X_3، ونسبة التوظيف X_4) في معدل العائد على الموجودات (Y_1)، ومعدل العائد على حق الملكية Y_2، والتي تعد أهم المؤشرات لقياس ربحية وكفاءة وفاعلية المصرف التجاري العراقي.

أولاً: أثر مؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على الموجودات للمصرف التجاري العراقي:

تضمن الانموذج المقدر تحليل مؤشرات السيولة النقدية متمثلة (بنسبة الرصيد النقدي X_1، ونسبة الاحتياطي القانوني X_2، ونسبة السيولة القانونية X_3، ونسبة التوظيف X_4) كمتغيرات مستقلة في معدل العائد على الموجودات Y_1 كمتغير تابع وكما مبين في الانموذج المقدر في الجدول (٧).

جدول (٧) أثر مؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على الموجودات للمصرف التجاري العراقي

$$\hat{Y}_1=1.073+0.00X_1-0.028X_2+0.153X_3-0.013X_4$$

	قيمة الثابت B_0	قيمة معامل بيتا B_i	T المحتسبة	Sig.	F المحتسبة	Sig.	الارتباط r	معامل التحديد R^2	D.W
X_1	1.073	0.000	-0.102	0.921	5.343	0.014	0.825	0.68	3.049
X_2		-0.028	-2.464	0.033					
X_3		0.153	3.363	0.007					
X_4		-0.013	-0.223	0.828					

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل البيانات في الملحق (١) ومعطيات نظام SPSS

يتضح من الانموذج المقدر في الجدول (٧) الآتي:

- اذا فعلنا نسبة الرصيد النقدي X_1 بوحدة واحدة فإن ذلك لن يؤدي الى تغير في معدل العائد على الموجودات لأن الأثر (٠,٠٠) مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، أما اذا فعلنا نسبة الاحتياطي القانوني بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى انخفاض معدل العائد على الموجودات بمقدار الاثر (٠,٠٢٨-) مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. أما اذا رفعنا نسبة السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى زيادة معدل العائد على الموجودات بمقدار الأثر (٠,١٥٣) وحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. في حين اذا زيدنا نسبة التوظيف بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى انخفاض معدل العائد على الموجودات بمقدار (٠,٠١٣-) وحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.
- أما من ناحية معنوية المعلمات المقدرة من خلال اختبار t فإن نسبة الاحتياطي القانوني X_2، ونسبة السيولة القانونية لها تأثير في معدل العائد على الموجودات لأن P. value لقيمة t المحتسبة (٠,٠٣٣) لمتغير X_2 ونحو (٠,٠٠٧) للمتغير X_3 وهي أقل من المستوى المعنوي ٥% وعليه نرفض فرضية العدم (H_0) لكل من المتغير (X_2، X_3) والتي تؤكد على عدم وجود علاقة تأثير، ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تؤكد وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير (X_2، X_3) في معدل العائد على الموجودات. أما المتغيرين (X_1، X_4) فليس لها تأثير معنوي في (Y_1) وذلك لأن P. value لقيمة t المحتسبة قدرت (٠,٩٠)، (٠,٨٢٨) على التوالي وهي أكبر من المستوى المعنوي ٥% وعليه نقبل فرضية العدم (H_0) ونرفض الفرضية البديلة التي تؤكد وجود علاقة تأثير للمتغير (X_1، X_4) في معدل العائد على الموجودات للمصرف التجاري العراقي.

نستنتج مما سبق أن هناك علاقة ارتباط وتأثير لمؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على الموجودات وان أكثر المتغيرات تأثيراً نسبة الاحتياطي القانوني (X_2) ونسبة السيولة القانونية X_3 في معدل العائد على الموجودات للمصرف التجاري العراقي.

ثانياً: أثر مؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على حق الملكية للمصرف التجاري العراقي

خصص هذا الانموذج لتقدير وتحليل تأثير مؤشرات السيولة النقدية (X_1، X_2، X_3، X_4) كمتغيرات مستقلة في معدل العائد على حق الملكية (Y_2) كمتغير تابع وكما مبين في الانموذج المقدر في الجدول (٨).

جدول (٨) أثر مؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على حق الملكية للمصرف التجاري العراقي

$$\hat{Y}_2=٩,٥٠٠-0.09X_1-0.055X_2+0.145X_3-0.187X_4$$

	قيمة الثابت B_0	قيمة معامل بيتا B_i	T المحتسبة	Sig.	F المحتسبة	Sig.	الارتباط r	معامل التحديد R^2	D.W
X_1	9.500	-0.009	-0.623	0.547	0.806	0.548	0.494	0.244	1.018
X_2		-0.055	-0.948	0.366					
X_3		0.145	0.633	0.541					
X_4		-0.187	-0.660	0.524					

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل البيانات في الملحق (١) ومعطيات نظام SPSS

يتضح من الانموذج المقدر الآتي:

- اذا زيدنا نسبة الرصيد النقدي X_1 بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى تخفيض معدل العائد على حق الملكية (Y_2) بمقدار الأثر (٠,٠٠٩-) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، أما اذا زيدنا نسبة الاحتياطي القانوني X_2 بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى انخفاض معدل العائد على حق الملكية بمقدار الاثر (٠,٠٥٥-) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. في حين اذا فعلنا نسبة السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى زيادة معدل العائد على حق الملكية بمقدار (٠,١٤٥) وحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. بينما اذا فعلنا نسبة التوظيف X_4 بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى انخفاضY_2 معدل العائد على الموجودات بمقدار الأثر (٠,١٨٧-) وحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.
- أما من ناحية معنوية المعلمات المقدرة تشير P. value لقيم t المحتسبة لجميع المتغيرات المستقلة (X_1، X_2، X_3، X_4) بأنها أكبر من المستوى المعنوي ٥% إذ قدرت بنحو (٠,٥٢٤، ٠,٥٤١، ٠,٣٦٦، ٠,٥١٧) على التوالي، وعليه نقبل فرضية العدم (H_0) التي تؤكد أن ليس هناك علاقة تأثير، ونرفض الفرضية البديلة (H_1) التي تؤكد وجود علاقة تأثير.
- أما المعنوية الاجمالية للانموذج المقدر يعكسها اختبار F=0.806 وهي أكبر من المستوى المعنوي ٥% وهذا يشير الى أن الانموذج المقدر غير معنوي، وان مؤشرات السيولة النقدية تأثيرها ضعيف في معدل العائد على حق الملكية للمصرف التجاري العراقي.

نستنتج مما سبق أن الانموذج المقدر غير معنوي وان مؤشرات السيولة النقدية غير معنوية في التأثير في المتغير (Y_2) معدل العائد على حق الملكية وهذا يعكس عدم كفاءة وفاعلية ادارة المصرف التجاري العراقي.

المطلب الثاني: تقدير وتحليل مؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

خصص هذا المطلب لتقدير وتحليل تأثير مؤشرات السيولة النقدية (كمتغيرات مستقلة) بـ(نسبة الرصيد النقدي L_1، ونسبة الاحتياطي القانوني L_2، ونسبة السيولة القانونية L_3، ونسبة التوظيف L_4) في معدل العائد على الموجودات (K_1)، ومعدل العائد على حق الملكية K_2، باستخدام الانحدار الخطي المتعدد واختبار النماذج المقدرة لمعرفة مدى معنوية علاقات الارتباط والتأثير لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، واختبار مدى معنوية هذه المؤشرات المستقلة في المتغير التابع ومن هذه الاختبارات (t-test، F-test، والارتباط r، ومعامل التحديد R^2) وفق نظام ومعطيات نظام (SPSS).

أولاً: أثر مؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على الموجودات لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار:

تضمن الانموذج المقدر تقدير وتحليل تأثير مؤشرات السيولة النقدية متمثلة (بنسبة الرصيد النقدي L_1، ونسبة الاحتياطي القانوني L_2، ونسبة السيولة القانونية L_3، ونسبة التوظيف L_4) كمتغيرات مستقلة في معدل العائد على الموجودات K_1 كمتغير تابع وكما مبين في الانموذج المقدر في الجدول (٩).

جدول (٩) أثر مؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على الموجودات لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

$$\hat{K}_1=4.352+0.016L_1-0.146L_2+0.115L_3-0.079L_4$$

	قيمة الثابت B_0	قيمة معامل بيتا B_i	T المحتسبة	Sig.	F المحتسبة	Sig.	الارتباط r	معامل التحديد R^2	D.W
L_1	4.352	0.016	1.457	0.176	2.454	0.114	0.704	0.50	2.278
L_2		-0.146	-1.972	0.077					
L_3		0.115	0.967	0.357					
L_4		-0.079	-2.106	0.061					

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل البيانات في الملحق (١) ومعطيات نظام SPSS

يتضح من الانموذج المقدر في الجدول (٩) الآتي:

- اذا فعلنا نسبة السيولة النقدية L_1 بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى زيادة معدل العائد على الموجودات K_1 بمقدار الأثر (٠,٠١٦) مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، أما اذا فعلنا نسبة الاحتياطي القانوني L_2 بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى تخفيض K_1 بمقدار الاثر (٠,١٤٦-) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. في حين اذا فعلنا (L_3) بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى زيادة K_1 بمقدار (٠,١١٥) وحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. بينما اذا فعلنا (L_4) بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى تخفيض K_1 بمقدار الأثر (٠,٠٧٩-) وحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

نستنتج مما سبق أن مؤشرات السيولة النقدية ترتبط بعلاقة موجبة وقوية مع معدل العائد على الموجودات، وأن هناك تأثيراً ولكنه مقبول معدل العائد على الموجودات قد لا يتجاوز ٥٠%.

ثانياً: أثر مؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على حق الملكية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

تناول هذا الانموذج المقدر تأثير مؤشرات السيولة النقدية (L_1، L_2، L_3، L_4) كمتغيرات مستقلة في معدل العائد على حق الملكية (K_2) كمتغير تابع وكما مبين في الانموذج المقدر في الجدول (١٠).

جدول (١٠) أثر مؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على حق الملكية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

$$\hat{K}_2=46.229+0.033L_1+1.141L_2-0.823L_3-1.700L_4$$

	قيمة الثابت B_0	قيمة معامل بيتا B_i	T المحتسبة	Sig.	F المحتسبة	Sig.	الارتباط r	معامل التحديد R^2	D.W
L_1	٤٦٢٢٩	0.033	0.288	0.779	6.371	0.08	0.847	0.718	2.009
L_2		1.141	0.921	0.379					
L_3		-0.823	-2.103	0.062					
L_4		-1.302	-1.700	0.120					

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل البيانات في الملحق (١) ومعطيات نظام SPSS

يتضح من الانموذج المقدر الآتي:

- اذا زيدنا L_1 بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى زيادة معدل العائد على حق الملكية (K_2) بمقدار الأثر (٠,٠٣٣) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، أما اذا فعلنا L_2 بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى زيادة (K_2) بمقدار (١,١٤١) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. في حين اذا زيدنا L_3 بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى تخفيض (K_2) بمقدار (٠,٨٢٣-) وحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. أما اذا زيدنا نسبة التوظيف L_4 بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي الى تخفيضK_2 بمقدار (١,٣٠٢-) وحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

نستنتج مما سبق أن الانموذج المقدر معنوي التأثير، وان هناك علاقة ارتباط معنوية وذات دلالة احصائية بين مؤشرات السيولة النقدية ومعدل العائد على حق الملكية فضلاً عن ان المعلمات المقدرة والتي تعكس الأثر غير معنوية، وبشكل عام فإن ادارة مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار قد تكون ذات كفاءة وفاعلية في إدارة المصرف.

النتائج والتوصيات

توصل الباحث الى النتائج الاتية:

١. على الرغم من الأوضاع غير الطبيعية التي يمر بها القطاع المصرفي العراقي، نلاحظ أن المصارف التجارية (منها مصرف الشرق الأوسط العراقي والمصرف التجاري العراقي) تتمتع برأس مال قوي ولكن سوء عمليات الاشراف والرقابة الداخلية والضبط الداخلي أدى الى إخفاقها.

٢. ان معدل إقراض الودائع الى إجمالي الودائع قليلة لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار بلغ المتوسط نحو ٣١% وهذا يعكس ضعف ادارة المصرف في توجيه الودائع نحو الإقراض وهذه النسبة أكبر من معدل الإقراض في المصرف التجاري، إذ بلغ المتوسط لها ١٥% للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧).

٣. ان نسبة توظيف الودائع نحو الاستثمارات والقروض ارتفعت بشكل كبير للمصرف التجاري العراقي وحقق توظيفاً مرتفعاً لأموال المصرف بلغ متوسطها ١٧٢% للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) بينما مصرف الشرق الأوسط فإن المتوسط بلغ ٥١%، وبشكل عام فإن ادارة المصرف للمصرفين سعت الى توظيف أموال المصرف كقروض واستثمارات الذي انعكس على انخفاض حجم الودائع للمصرفين.

٤. ان نسبة الرصيد النقدي لمصرف الشرق الأوسط متذبذب بين الزيادة والنقصان وارتفعت بنسب عالية بعد ٢٠٠٩ محققة متوسط نمو مقداره ٧٤,٢%، ويعود ذلك الى توجيه المصرف لأمواله نحو القروض والاستثمارات والسلف وتوظيف الودائع وهي نسبة جيدة تعكس قدرة المصرف على مواجهة التزاماته اليومية أمام المودعين والمستثمرين والمقترضين. أما المصرف التجاري العراقي فقد حقق متوسط نسبة الرصيد النقدي قدرها ١٢١,٣% وهي تفوق نسبة الرصيد النقدي لمصرف الشرق الأوسط وهذا يعني ان قدرة ادارة المصرف على توفير السيولة النقدية قد تفوق مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار.

٥. نسبة الاحتياطي القانوني ترتبط بعلاقة طردية وموجبة مع السيولة النقدية وهذا يعكس قدرة المصرف التجاري على مواجهة مخاطر السيولة والتزاماته اليومية إذ بلغ متوسط هذه النسبة ٦٤% وهي أعلى من نسبة الاحتياطي القانوني لمصرف الشرق الأوسط إذ بلغ المتوسط نحو ١٤% للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧).

٦. تشير نسبة السيولة القانونية للمصرف التجاري العراقي والتي تعبر عن قدرة الاحتياطيات الاولية والثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه السائلة) على الوفاء بالالتزامات أمام المودعين والمستثمرين والمقترضين، إذ قدر متوسط النسبة نحو ٢٠% للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٧) وهي أعلى من متوسط النسبة لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار التي بلغت ٧% للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٧).

٧. من خلال تحليل مؤشرات الربحية متمثلة بمعدل العائد على الموجودات وعلى حق الملكية للمصارف عينة الدراسة إذ يتضح أن متوسط معدل العائد على الموجودات لا يتجاوز ٢,١٨% لمصرف الشرق الأوسط للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٧) وهو عائد ضعيف قياساً بحجم الاصول لدى المصرف وذلك لضعف توظيفه في استثمارات أو تسهيلات ائتمانية وهذا يعكس ضعف كفاءة الادارة في مصرف الشرق الأوسط، أما معدل العائد على حق الملكية يشير متوسط النسبة نحو ١٦% وهي نسبة تبدو ضعيفة لمصرف الشرق الأوسط في توظيف حق الملكية لخدمة وزيادة أرباح المالكين.

أما المصرف التجاري العراقي فإن معدل العائد على الموجودات يبدو ضعيفاً قدرت نحو ٣,٥% ولا تتناسب مع الأصول المتوفرة في المصرف بسبب ضعف التسهيلات المصرفية المقدمة من قروض واستثمارات.

أما مؤشر معدل العائد على حق الملكية فهو الآخر ضعيف لا يتجاوز ٦% أثناء المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) وهذا يعني أن صافي الربح قليل مع ارتفاع حقوق الملكية وهذا يعكس ضعف الادارة في استثمار رؤوس الأموال في مشروعات أو انخفاض القروض والتسهيلات والاستثمارات التي يقدمها المصرف.

٨. توجد علاقات ارتباط وتأثير معنوية لمؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على الموجودات في المصرف التجاري العراقي وان أكثر المؤشرات تأثيراً نسبة الاحتياطي القانوني X_1 ونسبة السيولة القانونية X_3 في معدل العائد على الموجودات.

٩. توجد علاقات ارتباط وتأثير مؤشرات السيولة النقدية غير معنوية وليست ذات دلالة احصائية في معدل العائد على حق الملكية للمصرف التجاري العراقي.

١٠. توجد علاقة ارتباط وتأثير معنوية وذات دلالة احصائية لمؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على الموجودات لمصرف الشرق الأوسط.

١١. توجد علاقة ارتباط وتأثير معنوية وذات دلالة احصائية لمؤشرات السيولة النقدية في معدل العائد على حق الملكية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، إذ بلغ معامل الارتباط r = 85%، R^2 = ٧٢%.

التوصيات

بعد اكمال الدراسة على عينتي البحث ومراقبة تأثير السيولة النقدية لكل منهما فقد توصل الباحث الى جملة من التوصيات، ندرج اهمها:

١. ضرورة اهتمام ادارة المصارف عينة الدراسة في زيادة النقد في الصندوق والبنك المركزي بمختلف الأرصدة السائلة وشبه السائلة بمقدار يزيد على حجم الودائع وما في حكمها مع الالتزام بنسبة الاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي فضلاً عن زيادة حجم الاقراض والسلف وتوجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمارات للحصول على العوائد.

٢. ضرورة اعتماد المصارف التجارية عينة الدراسة استراتيجية قابلة للتجديد والابتكار من خلال الاهتمام بالبحث والتطوير ودراسات حول الجدوى الاقتصادية لتقويم الاداء وفق مواصفات الخدمة المصرفية العالمية.

٣. ضرورة اهتمام المصارف عينة الدراسة بالتطورات المصرفية الحديثة سيما الوسائل الالكترونية الحديثة في الايداع والاقتراض والائتمان ومنح السلف والاستثمارات مع توفير وسائل إعلان مبرمجة على وفق استراتيجيات المصارف الدولية لجذب المودعين.

٤. زيادة ثقة كل من السلطات الرقابية والمودعين من خلال المحافظة على نسبة من النقد كسيولة نقدية والمحافظة على بعض الاستثمارات شبه السائلة لتلافي الازمات اليومية والمخاطر الداخلية والتحديات الخارجية.

٥. ضرورة اهتمام الادارة المصرفية للمصرف التجاري العراقي والشرق الأوسط بالسياسات النقدية والمالية من خلال تعزيز القدرة الايفائية اليومية وفي وقت الأزمات وذلك بادخال الادارةالمصـــرفية بدورات تطويرية لتجنب المخاطر من خلال تطبيق جميع الشـروط والمعايير الدولية باعتبارصـمام الأمان وتلافي المخاطر الداخلية من حيث التمويل والائتمان النقدي وحجم القروض والسلف.

المصادر العربية

١. بشير عباس العلاق، ادارة المصارف، جامعة التحدي، ليبيا، ١٩٩٨.
٢. جميل سالم الزيدانيين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي المنظور العملي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن، ١٩٩٩.
٣. خليل محمد حسـن الشـماع،أسـاسـيات العمليات المصـرفية،الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصـرفية، عمان، الاردن،٢٠٠٤م.
٤. رضـــا صـــاحب أبو أحمد، إدارة المصـــارف، دار الفكر للطباعة والنشـــر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٢م.
٥. سعيد الهواري، ادارة البنوك، مكتبة عين شمس، مصر، القاهرة، ١٩٨٣م.
٦. سيد الهواري، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٣م.
٧. سلمان أحمد زويلف اللوزي، وآخرون، ادارة البنوك، عمان، الاردن، ١٩٩٧م.
٨. عدنان تايه النعيمي، وأرشـــد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصـــرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٠م.
٩. عبدالغفار حنفي، وقرياقس، رسملة أسواق رأس المال، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٢م.
١٠. عبدالسلام لفتة عزيز، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي،دار الكتب والوثائق الوطنية، ط٣، بغداد.
١١. عقيل جاسم عبدالله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الاردن، ١٩٩٩م.
١٢. فلاح حسـن الحسـيني، مؤيد عبدالرحمن الدوري، دار البنوك مدخل كمي واسـتراتيجي معاصـر، دار وائل للنشر، ٢٠٠٠م.
١٣. مفلح عقل، وجهات نظر مصرفية، ط١، مكتبة المجمع العربي، عمان، ٢٠٠٦.

المصادر الأجنبية

1. Kidwell, David S. & Peterson, L, Richard, Financial Institutions, Markets and Money, The Dryden Press A division of Holt, Rinehart and Winston, Publishers, Washington, USA, 1980, P.165.